الاجابة النموذجية لمادة "ادارة المخاطر البنكية"

السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي

ج1/ تقديم تعريف دقيق للمصطلحات والمفاهيم التالية:

– **الاختيار المعاكس** (Selection Adverce)**:** يشير إلى مشكل الوكالة الذي ينشأ قبل إمضاء العقد بين الموكل والوكيل؛ حيث قد يخفي الملاك المسيرين بعض مظاهر سلوكهم ومن الصعب الحكم على استقامتهم خلال مسار التقييم. ونتيجة لذلك، فإن البنوك لا يمكنها أن تميز بيسر بين الفرص العالية القيمة والفرص المتدنية القيمة.

– **المخاطر المالية** (Financial Risk): وهي المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات في البنوك. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة واشرافا مستمرين من قبل ادارات البنوك وفقا لتوجه وحركة السوق والأسعار والعملات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. ومن أهم أنواع المخاطر المالية هي المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر تقلبات أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة...

– **المخاطر القطرية** (Country Risk): وهي تتمثل فيما تتعرض له البنوك ذات الطبيعة الدولية في عملها من مخاطر تعود إلى الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، السائدة في قطر معين وانعكاساتها على التقييم الدولي للبنك. ومن ثم فالمخاطرة القطرية تشير إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو رأس المال الأصلي وفقا لتواريخ استحقاقها المحددة في اتفاقية القرض، وهكذا فإن العجز عن السداد يمثل مخاطرة قطرية.

– **القروض المتعثرة** (Nonperforming Loans): وهي تلك القروض التي مضى على استحقاقها 90 يوما أو أكثر. أما القروض المعدومة فهي القروض المصرح بها من طرف ادارة البنك بوصفها قروض متعذر تحصيلها.

– **مخاطر الأحداث** (Event Risk): وهي المخاطر الناتجة عن كافة الأحداث التي قد تؤدي إلى تعطيل الخدمات المصرفية المقدمة لعملاء البنوك مثل الكوارث الطبيعية، الأوبئة (كوفيد 19) وغيرها.

– **إدارة المخاطر** (Risks Management): تعرف بأنها العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن مع المحافظة على متطلبات السيولة والأمان. كما تعرف بأنها كافة الاجراءات التي تقوم بها إدارة البنك من أجل وضع حد للأثار السلبية الناجمة عن المخاطر المختلفة والمحافظة عليها في أدنى حد ممكن.

ج2/ إن المخاطر الائتمانية هي احتمالية انخفاض قيمة القروض، بحيث تصبح عديمة القيمة بسبب تعثر المقترض عن التسديد أو عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته أصلا. وهناك أربعة مؤشرات من أكثر النسب المالية استخداما لقياس المخاطر الائتمانية في البنك هي: (1) المخاطر الائتمانية= القروض المتعثرة/ إجمالي القروض (2) المخاطر الائتمانية= صافي الديون المعدومة/ إجمالي القروض (3) المخاطر الائتمانية= الاحتياطي السنوي لخسائر القروض/ إجمالي القروض (4) المخاطر الائتمانية= مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض.

ومن أهم الاجراءات والتدابير التي يتوجب على البنوك أخذها بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بمنح الائتمان، نذكر ما يلـــــــي:

– وجود سياسة ائتمانية معتمدة وواضحة المعالم من قبل مجلس ادارة البنك توزع على كافة المسؤولين عن قرار منح الائتمان وتتضمن معايير محددة لغرض تحديد الجدارة الائتمانية (قدرة الاقتراض) للزبائن، والتي تتخذ أساسا لمنح الائتمان، لاسيما أن الجدارة الائتمانية تتحدد من خلال ما يسمى بأركان الجدارة الائتمانية أو 6Cs؛

أستاذ المقياس: حريد رامي

– مراجعة جميع التسهيلات الممنوحة للزبائن مرة واحدة كل ستة أشهر أو كل سنة والتي يتم من خلالها متابعة الزبائن المتعثرين واعداد تقرير فصلي عنهم يتم عرضه على لجنة متابعة واستحصال القروض أو مجلس الادارة؛

– وجود نظام جيد لتقييم المخاطر عن كل ائتمان ممنوح على حده ونسبة التركز بالنسبة للزبون الواحد والأطراف المرتبطة به والصناعة والآجال ومدى تناسب العائد مع درجة المخاطرة مع تحديث هذا النظام باستمرار مع بيانات ومعلومات حديثة تراعي دخل وموارد الزبون الذاتية، كي يتمكن البنك من تقييم قدرة الزبون على ايفائه بالتزاماته أو قدرته على السداد.

– متابعة الائتمان بعد منحه للتأكد من استخدامه في الغرض الذي منح من أجله، وتأتي أهمية الرقابة والتدقيق الداخلي للتأكد من تنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ورفع التقارير عن الممارسات التي لا تتفق مع الاجراءات السليمة في منح الائتمان.

وهناك العديد من الأساليب التي يمكن للبنوك أن تعتمد عليها في التقليل من مخاطر الائتمان والتخفيف من حدتها، نذكر منها:

– تسعير القرض: يجب تحديد مبلغ القرض مضافا إليه سعر الفائدة السائد في السوق، بالإضافة إلى علاوة المخاطرة والمصاريف الادارية الأخرى.

– حدود الائتمان: إن البنوك لا تعتمد على تسعير القروض فقط عند اتخاذ قرار الإقراض، وإنما يتم وضع قيودا محددة للائتمان، لذلك فإن المقترضين يجدون أنفسهم خاضعين لحدود هذا الائتمان.

– التنويع: إن البنوك مدعوة إلى قيامها بتنويع اتجاهات قروضها فلا تمنح معظمها إلى قطاع واحد دون القطاعات الأخرى، حيث تقوم بتوزيع محفظة قروضها في القطاع الواحد على أكثر من مشروع حتى تتلافى المخاطر التي تترتب عن ذلك.

– التوريق: توريق القروض عي فكرة بسيطة للحصول على التمويل الجديد وتقليل المخاطر الائتمانية، إذ تتحول هذه القروض إلى أوراق مالية يتاجر بها العامة.

– المشتقات الائتمانية: تطورت مند مدة قريبة أدوات مالية حديثة غايتها التقليل من مخاطر الائتمان، وهي تساعد البنوك في إدارة المخاطر الائتمانية وتحمي المقرضين من مخاطر عدم إيفاء المقترضين. فلو افترضنا أن البنك (A) متردد في منح قرض إلى زبون (B) ربما بسبب المخاطر الكلية التي قد يتعرض لها الزبون، أي أن البنك (A) يمكن أن يعطي القرض ولكن يستعمل المشتقات الائتمانية لينقل المخاطر إلى البنك (C).

ج3/ ما يميز بازل "3" عن بازل "2" فيما يخص تركيبة رأس مال البنوك هو إلغاء الشريحة الثالثة (ديون مساعدة قصيرة الأجل) من مكونات رأس المال الاجمالي، وبذلك يصبح رأس المال الاجمالي للبنك يتكون من الشريحة الأولى ممثلة في رأس المال الأساسي (الأسهم العادية + الشريحة الأولى الإضافية) والشريحة الثانية ممثلة في رأس المال المساند. كذلك رفع نسبة الأسهم العادية (النواة الصلبة) بنسبة إضافية تقدر ب 2.5% مقارنة مع اتفاقية بازل2، وبذلك تصل نسبتها إلى 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، كما تم تخفيض نسبة الشريحة الأولى الإضافية بمقدار0.5%، لتصبح نسبة الشريحة الأولى الإضافية تقدر ب 1.5%، وبذلك تصبح نسبة الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) تقدر ب 6% بعدما كانت تقدر ب 4% في اتفاقية بازل2.

بالإضافة إلى فرض رأس مال إضافي يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، أي أن البنوك مطالبة بالاحتفاظ بكمية من رأس المال الممتاز أو عالي الجودة (أسهم عادية + الاحتياطي الجديد) لا تقل عن 7% من الأصول المرجحة بالمخاطر وذلك لمواجهة الصدمات المستقبلية. وفي حالة انخفاض رأس المال الممتاز عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم. كذلك إلزام البنوك بالاحتفاظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الأثار السلبية المترتبة عن حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 و2.5% من رأس المال الأساسي، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح القروض.

أستاذ المقياس: حريد رامي